

Distr.
GENERAL

S/1994/611
24 May 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ٩٠٣ (١٩٩٤) المؤرخ ١٦ آذار/مارس ١٩٩٤ الذي طُلب إليّ، في الفقرة ١١ منه أن أكفل إبلاغ المجلس بانتظام عن تقدم المحادثات في لوساكا فضلاً عن الحالة العسكرية والانسانية في أنغولا. وبعد نظر المجلس في تقريره الأخير المؤرخ ٣١ آذار/مارس ١٩٩٤ عن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا، وجه رئيس المجلس رسالة إليّ بتاريخ ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٤ موضحة فيها تصميم المجلس على رصد محادثات السلم في لوساكا رصدًا دقيقًا ويطلب أن يبقي بانتظام على علم بهذه المسألة. ومنذ ذلك الحين، ظل أعضاء المجلس يبلغون بانتظام بالتقدم المحرز في محادثات لوساكا وبالتطورات التي استجذرت في أنغولا.

ثانيا - التطورات السياسية

٢ - أكد رئيس مجلس الأمن، في رسالته المؤرخة ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٤، مجدداً على الأهمية التي يوليها أعضاء المجلس لإبرام محادثات لوساكا بصورة فورية وبنجاح. وذكر أن أعضاء المجلس يرون أنه ينبغي على الحكومة والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) أن يتناولا القضايا المتبقية الواقعية وما يلزم من إرادة سياسية. كذلك أعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء استمرار اندلاع الأعمال القتالية وأثرها على السكان المدنيين.

٣ - وتجدر الإشارة إلى أنني أبلغت مجلس الأمن، في تقريره السابق، أنه تمت الموافقة على ١٢ مبدأً من المبادئ الـ ١٨ المحددة للمصالحة الوطنية في محادثات لوساكا. وتغطي هذه المبادئ، في جملة أمور، مفاهيم مثل التسامح والثقة والتعايش والصفح والعفو، بالإضافة إلى مسائل ملموسة، تتضمن التشديد على الحاجة إلى ضمانات أمنية وحرية الانضمام إلى التنظيمات وحرية التعبير وحرية الصحافة واستقلال القضاء واعتماد شعارات الدولة ومركز رئيس يونيتا.

٤ - أما المبادئ الستة المتبقية، المتصلة بمسألة المصالحة الوطنية والتي لم يتم الاتفاق بشأنها حتى الآن، فهي:

- (أ) اشتراك يونيتا بإدارة شؤون الدولة؛
- (ب) مركز إذاعة "فورغان" في المستقبل؛
- (ج) إعادة إقامة الإدارة الحكومية في جميع أنحاء أنغولا؛
- (د) إعادة ممتلكات الحكومة الموجودة في حوزة يونيتا والعكس بالعكس؛
- (هـ) احتلال نواب يونيتا مقاعدهم في الجمعية الوطنية؛
- (و) توفير مرافق ملائمة ليونيتا، بما في ذلك مساكن كافية لكبار زعمائها.
- ٥ - وريثما يتم الاتفاق بشأن المبادئ المذكورة أعلاه، تعهد وفدا الحكومة ويونيتا، بناء على اقتراح ممثلي الخاص، السيد أليون بلوندين بي، بالنظر في القيود الأخرى المتبقية من جدول الأعمال، وهي:
- (أ) اختتام العملية الانتخابية؛
- (ب) الولاية المقبلة للأمم المتحدة في أنغولا والدور المقبل للدول المراقبة الثلاث لاتفاقات السلم (الاتحاد الروسي والبرتغال والولايات المتحدة الأمريكية).
- ٦ - وقد تم النظر في البند الخاص باختتام العملية الانتخابية نفس النهج الذي طبق على البنود الأخرى من جدول الأعمال. فبعد الاتفاق الذي تم في ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٤ بشأن المبادئ العامة المتصلة بهذه المسألة، تركزت المناقشات على المبادئ المحددة وعلى طرائق إجراء الانتخابات. وتتناول المبادئ المحددة، التي يوجد ثمانية منها، بصفة أساسية الأحوال التي ستم فيها الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية فضلا عن التشريع الذي سيتم تطبيقه. وقد تم التوصل الى اتفاق بشأن جميع القضايا المتصلة بهذا البند في ٥ أيار/مايو ١٩٩٤.
- ٧ - وفي ١٢ أيار/مايو ١٩٩٤، قدم ممثلي الخاص والدول المراقبة الثلاث الى وفدي الحكومة ويونيتا مقترحات جديدة تهدف الى كسر حالة الجمود التي تعترض المبادئ المحددة المتبقية الستة التي لم تتم الموافقة عليها حتى الآن.
- ٨ - وقد اجتمعت مع ممثلي الخاص في جنيف في ٨ نيسان/أبريل وفي جاهاانسبرغ في ١١ أيار/مايو. وقام ممثلي الخاص، لدى عودته من جنيف، بتسليم الرئيس خوسيه ادواردو دوش سانتوش رسالة مؤرخة ٨ نيسان/أبريل أحث فيها حكومة أنغولا على إبداء ما يلزم من مرونة وإرادة سياسية لضمان اختتام

محادثات لوساكا بنجاح. وفي اليوم نفسه، وجهت رسالة تضمن طلبا مماثلا الى زعيم يونيتا، السيد جوناس سافيمبي.

٩ - وبالإضافة الى مسألة المصالحة الوطنية التي تجري حاليا مناقشة مبادئها المحددة وطرائقها في محادثات لوساكا، لم يتم الاتفاق حتى الآن بشأن الولاية المقبلة للأمم المتحدة في أنغولا والدور المقبل للمراقبين والألية الجديدة التي ستتولى مسؤولية تنفيذ "اتفاقات السلم" وبروتوكول لوساكا. ويرى ممثلي الخاص أن النظر في هذه القضايا ينبغي ألا يستغرق وقتا طويلا طالما تم تحقيق قدر كبير من الاتفاق بالفعل.

ثالثا - الحالة العسكرية ومركز بعثة الأمم المتحدة

الثانية للتحقق في أنغولا

١٠ - شهد النصف الثاني من آذار/مارس والأيام الأولى من نيسان/أبريل ١٩٩٤ تكشيفا للقتال في جميع أنحاء إقليم أنغولا بأسره. ويبدو أن قوات الحكومة تحاول تدعيم وتحسين موقفها في محافظتي كوانزا نورت وأويجي. وقد قامت يونيتا، من جانبها، بشن غارات في المنطقتين الوسطى والجنوبية من البلد، بما في ذلك محافظات بي وهويلا وكوانزا سول وبانغويلا. وهناك تقارير، أنكرتها الحكومة في وقت لاحق، تضيد بأن قوات يونيتا استولت على مدينة شونغوري ذات الموقع الاستراتيجي الهام. وبالإضافة الى ذلك، ظل الجانبان كلاهما يقومان على نحو نشط بتعزيز قواتهما وإعادة تزويدها بالمؤن وإعادة وزعها، كما قامت يونيتا بنصب كمائن وشن هجمات قليلة وقصف المدن المحاصرة - وقد أدت هذه الأعمال العسكرية الى تفاقم الأحوال الانسانية والى زيادة تقييد توزيع السلع وانتقال الاشخاص.

١١ - وخلال الأسبوع الثاني من نيسان/أبريل، انحسرت كثافة الأنشطة العسكرية ونطاقها - غير أن يونيتا واصلت القيام بعمليات على نطاق ضيق وأنشطة من نوع حرب العصابات. وظلت الحالة على ما هي عليه طوال بقية شهر نيسان/أبريل.

١٢ - وفي ١٩ نيسان/أبريل، تم قصف مطار مالانج والمدينة نفسها بينما كانت هناك طائرة تابعة لبرنامج الأغذية العالمي تقوم بتفريغ حمولتها. وقد توقفت الرحلات الجوية الإنسانية الى هذه المدينة بصفة مؤقتة، ولكنها استؤنفت في ٢١ نيسان/أبريل.

١٣ - وخلال أيار/مايو، ظلت الحالة العسكرية متوترة في جميع أنحاء البلد. فقد واصلت الحكومة ويونيتا العمليات العسكرية في محافظات عديدة. ففرضت القوات الحكومية سيطرتها على مدينة ندالاتاندو، عاصمة محافظة كوانز نورت. وذكر أن يونيتا قامت أيضا بتركيز قواتها حول كيو/تو/بي. ونتيجة لأعمال القتال المستمرة، توقفت رحلات الإغاثة الطارئة الى بعض المناطق.

١٤ - وخلال الفترة المستعرضة، ظلت بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا تعمل بقوتها المخفضة التي تتألف من ٥٠ من الأفراد العسكريين و ١٨ من أفراد الشرطة المدنية و ١١ من الموظفين الطبيين العسكريين، الذين يكملهم عدد صغير من الموظفين السياسيين وموظفي المعونة الانسانية والسوقيات، وبالإضافة الى لواندا، تم وزع أفرقة من المراقبين العسكريين والشرطيين في أربعة مواقع أخرى، ولا يزال وجودهم يشكل عنصرا هاما في الجهود الرامية الى إيجاد حل سياسي للأزمة. وتتألف أنشطة المراقبين العسكريين والشرطيين بصفة رئيسية من إجراء دوريات مكثفة ورصد وتقييم الحالة العسكرية والاتصال بمختلف المسؤولين في الميدان والمساعدة في إيصال المعونة الإنسانية.

١٥ - وفي حين أن المفاوضات في لوساكا لا تزال مستمرة، فقد قامت الأمانة العامة وبعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا بالإسراع في إعداد خطط الطوارئ استباقا للوصول الى تسوية شاملة. وكان مجلس الأمن قد أكد، في كثير من المناسبات في الماضي، على استعداداته لاتخاذ اجراءات فورية لتوسيع وجود الأمم المتحدة بصورة كبيرة في أنغولا في حال إحراز تقدم ذي شأن في عملية السلم. وفي الفقرة ١٣ من تقريره الأخير الى مجلس الأمن (S/1994/374)، قمت بتحديد الموارد البشرية والمادية اللازمة فورا لبدء مرحلة عملية موسعة. وقد قام أخصائيو الأمم المتحدة باستعراض الدعم الجوي وغيره من الاحتياجات السوقية الخاصة. ويقوم خبير استشاري لإزالة الألغام حاليا بالتحضيرات اللازمة لوضع برنامج لإزالة الألغام على نطاق البلد (انظر الفقرة ١٨ أدناه)، في حين يجري أيضا تحديد الاحتياجات الإعلامية لإمكانية القيام بعملية موسعة. ونقحت المبادئ التوجيهية للبلدان المشاركة بقوات المحتملة، كما تم تنظيم جلسة إعلامية لها في مقر الأمم المتحدة. ويجري أيضا التخطيط لعقد اجتماع لرؤساء أركان القوات المسلحة للحكومة ويونيتا، من المقرر عقده بعد ١٠ أيام من التوقيع على اتفاق في لوساكا.

رابعا - الحالة الانسانية

١٦ - برغم تزايد الأنشطة العسكرية في مختلف أنحاء البلد خلال أواخر آذار/مارس وأوائل نيسان/أبريل، فإن منظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، واصلت تنفيذ برنامج المساعدة الانسانية المقدمة في حالة الطوارئ الذي يستهدف تقديم الاغاثة الى جميع المواقع التي يمكن الوصول اليها. وللمرة الأولى منذ نشوب النزاع، تم كذلك اجراء تقييم للمناطق التي كان الوصول اليها مقيدا لأسباب شتى. وفيما لا تزال هناك صعوبات تحول دون تقديم المساعدة الانسانية عن طريق البر، فقد زادت عمليات توصيل الامدادات من الأغذية بالجو. ونظرا لقرب حلول موسم البرد، فقد أعطيت الأولوية الى تقديم المواد غير الغذائية وخاصة البطانيات والملابس والأدوية. وبالإضافة الى برنامج الطوارئ، بدأ العمل كذلك في تحديد الاستراتيجيات المتعلقة ببرامج التسريح، وإعادة الدمج الاجتماعي وإزالة الألغام فور أن يتم التوصل الى تسوية سلمية شاملة في لوساكا.

١٧ - ويتسم برنامج الأمم المتحدة الراهن لتقديم الإغاثة في حالة الطوارئ بثلاثة أبعاد رئيسية. أولها أنه فيما تستمر الحالة الانسانية في التحسن بتلك المناطق التي ما برحت تتلقى أغذية وأدوية وغير ذلك

من أنواع المساعدات الغوثية على مدار الأربعة الى الستة أشهر الأخيرة، فلاتزال الحاجة تدعو الى تقديم امدادات غوثية كبيرة لمواصلة هذا التحسن. ثانيا، ينبغي زيادة قوة الدفع للاستجابة الى احتياجات المناطق التي تتواصل فيها الأنشطة الانسانية ولكنها تصادف عقبات كأداء بسبب عدم التمكن من الوصول اليها برا بالإضافة الى عوائق سوقية أخرى. والحالة حرجة في منطقتي كوبال ودوندو حيث الأحوال في تدهور يومي بسبب العجز عن توصيل امدادات الغوث حيث الطرق غير آمنة. وعليه فقد اضطر برنامج الأغذية العالمي في منتصف نيسان/أبريل الى الاضطلاع بعمليات اسقاط جوي للامدادات الغوثية في دوندو (وهي المرة الأولى التي تتم فيها مثل هذه العملية في أنغولا). وكان هذا تدبيراً طارئاً لتخفيف الأزمة في الأغذية التي يواجهها أكثر من ٨٠ ٠٠٠ من المشردين هناك. ثالثاً، ينبغي العمل بصورة عاجلة على تلبية الاحتياجات الانسانية في المناطق التي أمكن أخيراً الوصول اليها مثل شيندي جينجي وبالومبو، أو المناطق المعاد تقييمها مثل واكو كونغو. فالسكان في هذه المواقع باتوا على شفا التضور جوعاً. وليس ببعيد أن توجد أحوال مماثلة في مناطق أخرى مثل مقاطعات هويلا وببي وبينغو وكوانزا سول وكوانزا نورتي. ومرة أخرى فإن العقبات الرئيسية التي تحول دون توصيل الامدادات الغوثية وتؤدي الى عجز المنظمات الانسانية عن إثبات وجودها تتمثل إما في عدم توافر الظروف الأمنية أو في مشاكل سوقية كبرى.

١٨ - ومنذ تقريره الأخير، بدأ العمل في وضع برنامج انساني لاحتياجات المستقبل التي سيتعين التصدي لها بعد التوصل الى تسوية سلمية شاملة. وقد تم تعيين مدير للبرنامج لبدء الاستعدادات لإقامة مكتب سوف يلحق بوحدة تنسيق المساعدة الانسانية فضلاً عن وضع برنامج لإزالة الألغام. وبعد مشاورات فيما بين مسؤولي الحكومة، وممثلي اليونيتا، والمانحين، ومنظمات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية، فقد بدأ العمل في تقدير مساحة المناطق في أنغولا التي تم تطهيرها من الألغام وكذلك في خطط لبرنامج للتوعية بالألغام. وتجري حالياً الاستعدادات لوضع استراتيجية لتسريح الجنود وإعادة ادماجهم في المجتمع.

١٩ - وقد قام وكيل الأمين العام للشؤون الانسانية بزيارة أنغولا في الفترة من ١٥ الى ١٨ نيسان/أبريل واستعرض العمليات الانسانية الجارية ودور ادارة الشؤون الانسانية في هذا الصدد. وناقش الزيادة المتوقعة في الاحتياجات الانسانية في حال إبرام اتفاق للسلم. ثم سافر الى دوندو ومالانغي وكييتو/ببي لتقدير أثر البرنامج الانساني هناك.

٢٠ - وفيما يتعلق بالحالة الزراعية والغذائية في البلاد فإنني أتوقع في وقت قريب تقريراً من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) وبرنامج الأغذية العالمي وبعثة تقدير امدادات المحاصيل التي زارت أنغولا في الفترة من ٢١ نيسان/أبريل الى ٦ أيار/مايو ١٩٩٤ لتقييم المساحات المزروعة بالمحاصيل وغلاتها والانتاج الاجمالي من محاصيل الحبوب ولتقدير احتياجات الطوارئ من الأغذية. ومن المتوقع أن يكون المحصول في أنغولا سيئاً مرة أخرى وأن يزداد عدد الأفراد المحتاجين الى معونة غذائية خلال النصف الثاني من السنة.

٢١ - وفي معرض الاستجابة الى النداء المنقح لتقديم المساعدة الانسانية، فقد ساهم المانحون بمبلغ اجماليه ٢٧ في المائة من المبلغ المستهدف وهو ١٧٩ مليون دولار. ولا تزال ثمة حاجة عاجلة تدعو لتزويد كل من منظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بالوسائل الكفيلة للتصدي للاحتياجات الهائلة والمتزايدة لسكان أنغولا. وإنني أحث الدول الأعضاء على تأكيد تبرعاتها والتعجيل بنقل الأموال فعليا. وفيما ستواصل منظمات الأمم المتحدة تخصيص الأموال لبرامج محددة في حالة الطوارئ في أعقاب التوصل الى اتفاق سلمي، فلسوف تدعو الحاجة الى توفير الأموال اللازمة لها بسرعة لكي تشرع في البرامج الانسانية المتعلقة بتنفيذ اتفاق السلم. ومن اللازم العمل في الوقت المناسب على رصد الاعتمادات المطلوبة لتكاليف بدء برنامج التسريح وإعادة الدمج الاجتماعي وإزالة الألغام.

خامسا - الجوانب المالية

٢٢ - أذنت لي الجمعية العامة، في قرارها ٢٤١/٤٨ المؤرخ ٥ نيسان/ابريل ١٩٩٤، بالدخول في التزامات للإبقاء على بعثة التحقق الثانية في أنغولا لفترة أربعة أشهر، بمعدل لا يتجاوز إجماليه ٢٠٩٨ ٧٠٠ دولار (صافيه ١ ٩٩٧ ٠٠٠ دولار) شهريا ابتداء من ١ حزيران/يونيه ١٩٩٤. وهذا الإذن رهن بقرار يتخذه مجلس الأمن فيما يتعلق بتمديد ولاية البعثة. ومن ثم فإن تكاليف الإبقاء على بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا بحجمها الحالي للفترة التي تتجاوز ٣١ أيار/مايو ١٩٩٤ ستكون مقيدة بالمبلغ الذي تأذن به الجمعية العامة. وفي حالة إجراء تغييرات في حجم البعثة ومسؤولياتها خلال فترة التمديد، فإن أي موارد إضافية تدعو الحاجة إليها سيجري التماسها من الجمعية العامة.

٢٣ - على أن حالة التدفق النقدي للحساب الخاص لبعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا حرجية للغاية. فاعتبارا من ١٦ أيار/مايو ١٩٩٤ بلغت الأنصبة المقررة غير المسددة للحساب الخاص ٣٠,٣ مليون دولار. وهذا يمثل نحو ١٧,٤ في المائة من إجمالي المبلغ المقرر على الدول الأعضاء منذ بداية البعثة حتى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٤. ومن أجل تزويد البعثة بالاحتياجات اللازمة لها من التدفق النقدي، فقد عقدت قروض من حسابات أخرى بمبلغ إجماليه ٢٩ مليون دولار للبعثة بما في ذلك صندوق احتياطي لعمليات حفظ السلم وهذه المبالغ لا تزال غير مسددة.

سادسا - الملاحظات

٢٤ - برغم البطء في وتيرة التقدم المحرز في محادثات لوساكا، فإنني مقتنع بأن القضايا المتبقية المتصلة بالمصالحة الوطنية يمكن حلها إذا ما عالجتها الحكومة واليونيتا من منطلق الواقعية وإذا ما توافرت الإرادة السياسية اللازمة. ومن بين المبادئ الستة المحددة التي لا يزال يتعين الاتفاق عليها، فإن المبدأ المتصل بمشاركة اليونيتا في إدارة شؤون الدولة يبدو أكثرها مدعاة للخلاف باعتبار أنه يعالج المسألة الجوهرية المتعلقة بتخصيص مناصب حكومية عليا لليونيتا بما فيها حكام المقاطعات. وعليه فإنني أود أنؤكد من جديد مناشدتي القوية للحكومة واليونيتا بإظهار المرونة اللازمة للتوصل إلى تسوية شاملة في

محادثات لوساكا بما يتيح لشعب أنغولا في نهاية المطاف أن ينعم بالسلم والاستقرار بعد سنوات طالت من النزاع.

٢٥ - ويحدوني بالغ القلق إزاء استمرار القتال في كل أنحاء أنغولا وإزاء ما يقتضيه من الغرم الفادح في أرواح السكان المدنيين. لقد نجم عن المعاناة الإنسانية وتدمير الهياكل الأساسية والفقر السائد أثر مدمر على المجتمع الأنغولي. ومن اللازم أن يوضع حد فوري للعمليات العسكرية جميعها بما يكفل استئناف الحركة للبشر والسلع دون قيود وبحيث تتواصل الأنشطة الإنسانية بغير عوائق. وعليه، فقد يرغب مجلس الأمن في تجديد ندائه لكل من الحكومة واليونيتا كي يتخذا جميع الخطوات اللازمة التي من شأنها الإسهام في خلق مناخ من الثقة في مفاوضات لوساكا. وفي هذا الصدد، أود إبلاغ المجلس بأمني طلبت، في مناسبات عدة، إلى الرئيس ماريو سواريز رئيس البرتغال استخدام مساعيه الحميدة مع الحكومة واليونيتا على السواء وقد استجاب دائما بصورة بناءة وأود أن أعرب عن عميق تقديري للجهود التي بذلها.

٢٦ - وفي الفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ٣٠٩ (١٩٩٤)، أعلن المجلس عن استعداده أن ينظر في الإذن بسرعة بزيادة قوة البعثة إلى مستواها السابق فور التوصل إلى اتفاق وكون الظروف مناسبة لعملية إعادة وزع المزيد من عناصر الأمم المتحدة. فإذا ما تم التوصل إلى بروتوكول لوساكا، فإنني يحدوني كثير من الأمل في أن يصبح المجلس في وضع يتيح له أن يبت على الفور في تعزيز وجود الأمم المتحدة في أنغولا. وأود في هذا السياق أن أؤكد من جديد أنه سيلزم العمل بطريقة فعالة على تهيئة سبل الإيواء والنقل والاتصالات والموارد السوقية الأخرى فضلا عن الموارد المالية اللازمة. وعلى أمني أرى، بالنسبة للوقت الحالي، أن الأمر يقتضي الإبقاء على هيكل بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا وولايتها الحاليين دون تغيير وأن يجري التمديد للبعثة لفترة ثلاثة أشهر أخرى. وفي الوقت نفسه، فإذا لم ينجم عن محادثات السلم في لوساكا النتائج الإيجابية المتوقعة في القريب العاجل، فقد ينظر المجلس في اتخاذ الإجراءات الملائمة ومنها إجراءات تتعلق بمستقبل البعثة. ولهذه الغاية، فإنني أزمع تقديم تقرير مستكمل إلى المجلس في نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٤.

٢٧ - ولا تزال منظومة الأمم المتحدة تولي اهتماما خاصا للحالة الإنسانية في أنغولا. وإنني أناشد الحكومة واليونيتا تقديم الضمانات الأمنية اللازمة والامتناع عن أي إجراء قد يكون من شأنه تهديد سلامة الموظفين المسؤولين عن عمليات الإغاثة أو إعاقه توزيع المساعدة الإنسانية على الشعب الأنغولي. وأناشد كذلك الدول الأعضاء أن تواصل دعمها للبرنامج الإنساني الحالي وأن تكون على أهبة الاستعداد لدعم الجوانب الإنسانية من اتفاق السلم الشامل المطروح حاليا للتفاوض.

٢٨ - وأود أن أثنى على ممثلي الدول المراقبة الثلاثة الذين ما برحوا يتعاونون بصورة وثيقة مع ممثلي الخاص ويقدمون كل الدعم اللازم للجهود التي يبذلها. وأود كذلك التنويه بالمساهمة المشهودة من جانب ممثلي الخاص وكبير المراقبين العسكريين للبعثة وموظفيهما على العزم الذي يؤدون به مهامهم وعلى إخلاصهم المشهود في ظل ظروف صعبة.

- - - - -

